

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة غرداية

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم المالية والمحاسبة

مخبر الدراسات التطبيقية في العلوم المالية والمحاسبة EASFC

ينظم ملتقى وطني "الاقتراضي، الحضوري" حول:

تحديات مهنة المحاسبة والتدقيق في ظل القضايا المحاسبية الراهنة : الرؤية والمقاربات

<p>اللقب: بلمختار</p> <p>الاسم: مليكة</p> <p>الهاتف: 0778731095</p> <p>العنوان الإلكتروني:</p> <p>malika.belmokhtar@univ-mascara.Dz</p>	<p>اللقب: يرو</p> <p>الاسم: عائشة</p> <p>الهاتف: 0777168642</p> <p>العنوان الإلكتروني:</p> <p>aicha.yerou@univ-mascara.Dz</p>
<p>المؤسسة: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير – جامعة مصطفى اسطembولي معسكر-</p>	
<p>محور المداخلة: "دور مهنتي المحاسبة والتدقيق في الاقتصاد والأخلاقيات</p> <p>عنوان المداخلة: دور المعايير التدقيق الدولية (ISA) في تطوير مهنة التدقيق في الجزائر.</p>	

الملخص :

تهدف هذه الورقة البحثية إلى تحديد أثر تبني معايير التدقيق الدولية (ISA) على تطوير مهنة التدقيق بالجزائر من خلال الوقوف على واقع تنظيم هذه المهنة بالجزائر، إذ أصبح من الضروري إجراء بعض التعديلات

وإصلاح مهنة التدقيق بالجزائر بما يتلاءم مع المتطلبات الاقتصادية والمحاسبية، فقد تم إجراء إصلاحات تمس تنظيم هذه المهنة بداية من سنة 2010 من خلال إصدار القانون 10-01 المتعلق بمحافظ الحسابات والخبير المحاسبي والمحاسب المعتمد، وكذا تحديد مدى إمكانية تطوير مهنة التدقيق بالعمل بمعايير التدقيق الدولية (I.S.A)

الكلمات المفتاحية: معايير التدقيق الدولية " ISA "، مهنة التدقيق بالجزائر، معايير التدقيق الجزائرية (NAA) ، لجنة ممارسة التدقيق الدولي IAPC .

Summary:

This research aims to examine the impact of the implementation of International Auditing Standards (ISA). The auditing profession in Algeria it can become essential to make some amendments and transformation in the economic and accounting requirements.

The organization of this profession has been reformed on 2010 through the law 10-01 on accountant expert and the certified accountant to found out the possibility of developing the audit profession by working under international auditing standards.

Key words:

International Auditing Standards, Auditing profession in Algeria, law 10-01.

مقدمة:

إن تطور الاقتصاد على المستوى المحلي العالمي وظهور الشركات المتعددة الجنسيات و كذلك تطور حركة رؤوس الأموال وتوسع الفجوة أدى إلى ظهور التدقيق كأداة فعالة للرقابة في يد الملاك والمساهمين، ولأجل هذا عملت مختلف الدول على تنظيم مهنة التدقيق وجعلتها مجموعة من القواعد والمعايير التي تحكم طبيعة هذه المهنة.

ونظرا للتغيرات العالمية وجدة المنافسة والرغبة في توحيد القواعد المتعلقة بالمحاسبة والتدقيق وبما أن معايير التدقيق تختلف من دولة إلى أخرى ظهرت الحاجة إلى وضع معايير دولية للتدقيق تحظى بالقبول العام وتراعي الاختلافات بين مختلف الدول، وقد صدرت هذه الأخيرة بواسطة لجنة ممارسات التدقيق الدولية IAPC المنبثقة من الاتحاد الدولي للمحاسبة.

الإشكالية : من خلال ما تقدم يمكن صياغة السؤال الرئيسي على النحو التالي:
كيف يتم مسار تنفيذ عملية التدقيق في المؤسسات الاقتصادية في الجزائر؟
الفرضية:

العمل بمعايير التدقيق الدولية يرفع من ممارسة مهنة التدقيق بالجزائر إلى المستوى الدولي.

أهداف البحث:

إن الهدف الأساسي من هذا البحث هو محاولة تشخيص الواقع النظري والعملية لمهنة التدقيق بالمؤسسات الاقتصادية بالجزائر:

- تحديد أهمية تطبيق معايير التدقيق الدولية ؛
- تحديد مدى لجوء المدققين بالجزائر إلى معايير التدقيق الدولية ؛
- إلقاء الضوء على تطور التدقيق في الجزائر.

المنهج المستخدم في البحث:

نظرا لطبيعة الموضوع وبغية الإحاطة بجوانبه المختلفة وللإجابة عن الإشكالية المطروحة واختبار صحة الفرضية قمنا بتقسيم البحث إلى ثلاث محاور:

- القسم النظري يعتمد على المنهج الوصفي التحليلي.
- القسم التطبيقي الذي يعتمد هو الآخر على منهج دراسة حالة "مؤسسة سونلغاز" بالاستعانة بعدة أساليب منها الملاحظة، المقابلة كأدوات بحث.
- **المحور الأول:** الإطار النظري والمفاهيمي لمعايير التدقيق الدولية.
- **المحور الثاني:** إصدار معايير جزائرية بالاعتماد على المعايير الدولية.
- **المحور الثالث:** دراسة تطبيقية: دراسة حالة مؤسسة توزيع الكهرباء والغاز الطبيعي لولاية معسكر.

المحور الأول: الإطار النظري والمفاهيمي لمعايير التدقيق الدولية

I- تعريف التدقيق:

- تعددت الجوانب التي تم التطرق إليها في تعريف التدقيق وهذا باختلاف الهيئات والأطراف الصادرة عنها، ورغم الاختلاف الشكلي بين هذه المفاهيم، إلا أنها تصب في نفس الهدف، ونذكر أهم التعاريف فيما يلي:
- إن كلمة تدقيق "Audit" جاءت من كلمة "Audire" اللاتينية والتي تعني الاستماع "Ecouter" حيث كان في العصور القديمة صاحب العمل (المالك) عندما يشك في خيانة ما يعين شخص للتحقق من حساباته، وكان هذا الشخص يجلس مع محاسب رب العمل ليستمع إلى ما يقوله بخصوص الحسابات الخاصة بالعمل.
 - وجاء تعريف جمعية المحاسبة الأمريكية للتدقيق كالآتي: ¹

"التدقيق عملية نظامية ومنهجية لجمع وتقييم الأدلة والقرائن بشكل موضوعي، والتي تتعلق بنتائج الأنشطة الاقتصادية، وذلك لتحديد مدى التوافق والتطابق بين هذه النتائج والمعايير المقررة، وتبليغ الأطراف بنتائج التدقيق وبيان طبيعة أو جوهر عملية التدقيق."

II- ماهية معايير التدقيق الدولية:

1- مفهوم معايير التدقيق الدولية:

يمكننا عرض بعض التعاريف التي تسلط الضوء على معايير التدقيق في النقاط التالية:

- تعتبر معايير التدقيق الدولية بمثابة المقاييس والمبادئ المهنية التي توفر الإرشادات اللازمة لتمكين المدقق من القيام بالإجراءات الضرورية لتنفيذ عمليات التدقيق المختلفة. ²
- كما عرفها الاتحاد الدولي للمحاسبين بأنها: "مصطلح عام يطلق على المعايير التي ستطبق في تدقيق البيانات المالية والمعايير التي ستطبق بالخدمات ذات العلاقة والتقارير على مصداقية البيانات." ³

2- الهيئات المسؤولة عن إصدار معايير التدقيق الدولية ISA:

من أهم الهيئات المكلفة و المسؤولة عن إصدار معايير التدقيق الدولية هي كالتالي :

2-1- الاتحاد الدولي للمحاسبين:

هو المنظمة التي ترعى مهنة المحاسبة على نطاق العالم، ويعمل الاتحاد مع أعضائه والمنتسبين له البالغ عددهم 157 المنتشرين في 118 دولة لحماية المصلحة العامة من خلال تشجيع المحاسبين بكافة أنحاء العالم على استخدام ممارسات مهنية عالية الجودة ، ولقد انبثق الاتحاد من لجنة التنسيق الدولي لمهنة المحاسبة يوم 1977/10/07 بموجب اتفاقية منظمة مهنية من 49 دولة.

2-2- لجنة ممارسة التدقيق الدولي IAPC:

لقد أعطيت لهذه اللجنة صلاحيات لإصلاح مسودات معايير التدقيق والخدمات التابعة نيابة عن مجلس الاتحاد الدولي للمحاسبين IFAC، على أن تسعى لتحقيق القبول الطوعي لتلك المعايير أو البيانات ويتم تعيين أعضاء لجنة ممارسة التدقيق الدولي من قبل منظمات أعضاء يمثلون دولا يختارها مجلس الاتحاد IFAC.

3- أهمية معايير التدقيق الدولية ISA:

لقد تطورت مهنة التدقيق بصفة عامة وظهرت هيئات ومنظمات تهتم بهذه المهنة مما زاد أهمية المحافظة على المعايير وتطورها من جميع النواحي، فأهمية معايير التدقيق الدولية تبرز في النقاط التالية:

- تشجع التعاون بين مكاتب التدقيق المحلية والدولية.
- تعتبر بمثابة المكمل للمعايير الوطنية.⁴
- أداة اتصال وتوضيح لطبيعة متطلبات عملية التدقيق للجهات المختلفة المستفيدة منها.
- تساعد في تحسين الأداء والارتقاء والحكم عليه.
- العمل على مراقبة القوائم بأكثر قدر ممكن من التنافس والفهم الموحد والمشارك.⁵
- تحديد المؤهلات الواجب توفيرها في المدقق شخصيا.

4- خصائص معايير التدقيق الدولية ISA:

تتلخص أهم الخصائص في الآتي:⁶

- التركيز على تفاصيل إجراءات العمل الميداني والقرب من الموضوعية قدر الإمكان عند إتمام عملية التدقيق.
- تعتبر هذه المعايير أكثر عمومية وشمولا من غيرها لأنها صادرة عن تجمع دولي كبير يضم معظم دول العالم.
- كما أنها تعتبر قواعد أساسية عامة يجب إتباعها من قبل مزاوли المهنة عند الحاجة إليها.

5- أهم إصدارات معايير التدقيق الدولية ISA:

قد تمكن الاتحاد الدولي للمحاسبين من إصدار مجموعة معايير التدقيق وقد وصل عددها حتى نهاية فبراير سنة 1989 إلى 27 معيارا، وصدرت المعايير في فترات زمنية متتابعة حسب الأهمية النسبية ثم أعاد الاتحاد الدولي للمحاسبين تبويب هذه المعايير وفيما يلي أهم معايير التدقيق الدولية ISA:

الجدول 01 : أهم معايير التدقيق الدولية ISA⁷

التبويب	المجموعة وعنوان المعيار
199-100	المجموعة الأولى: معايير الأمور التمهيدية

مقدمة تمهيدية عن المعايير الدولية لتدقيق والخدمات ذات العلاقة	100
إطار المصطلحات	110
إطار المعايير الدولية للتدقيق	120
المجموعة الثانية: المسؤوليات	200-299
الهدف والمبادئ الأساسية التي تحكم تدقيق البيانات المالية	200
شروط التكليف بالتدقيق	210
رقابة الجودة لأعمال التدقيق	220
التوثيق	230
الاحتيال والخطأ	240
مراعاة القوانين والأنظمة عند تدقيق البيانات المالية	250
الاتصال مع أولئك المكلفين بالرقابة	260
المجموعة الثالثة: التخطيط	301-399
التخطيط لتدقيق البيانات المالية	301
تحديد وتقييم مخاطر الخطأ الجوهرى من خلال فهم المنشأة وبيئتها	315
الأهمية النسبية في تخطيط وأداء عملية التدقيق	320
استجابة المدقق للمخاطر المقيمة	330
المجموعة الرابعة: الرقابة الداخلية	401-499
تحديد المخاطر والرقابة الداخلية	400
المراجعة في بيئة نظم المعلومات الالكترونية	401
اعتبارات التدقيق المتعلقة بالمنشآت التي تستعمل مؤسسات خدمية	402
تقييم البيانات الخاطئة المحددة خلال عملية التدقيق	450
المجموعة الخامسة: الإثبات في التدقيق	501-599
أدلة التدقيق	501
أدلة التدقيق – اعتبارات محددة لبنود مختارة -	501
المصادقات الخارجية	505
عمليات التدقيق الأولية – الأرصدة الافتتاحية -	510
الإجراءات التحليلية	520

عينات التدقيق وإجراءات الاختبارات	530
تدقيق التقديرات المحاسبية	540
الأطراف ذات العلاقة	550
الأحداث اللاحقة	560
المنشأة المستمرة	570
الإقرارات الخطية	580
المجموعة السادسة: استخدام عمل الآخرين	600-699
الاستفادة من عمل مدقق آخر	600
مراعاة المدقق الداخلي	610
استخدام مدقق خبير	620
المجموعة السابعة: انتهاء عملية التدقيق والتقرير عنه	700-799
يكون رأي إعداد تقارير حول البيانات المالية	700
التعديلات على الرأي الوارد في تقرير المدقق المستقل	705
فقرات التأكيد والفقرات الأخرى في تقرير المدقق المستقل	706
المعلومات المقارنة – الأرقام المقابلة والبيانات المالية المقارنة	710
مسؤوليات المدقق المتعلقة بالمعلومات الأخرى والمستندات التي تحتوي على بيانات مالية مدققة	720
المجموعة الثامنة: مجالات متخصصة	801-899
عمليات تدقيق البيانات المالية المعدة وفقا لأطراف أغراض خاصة	801
عمليات تدقيق بيانات مالية مفردة ومكونات أو حسابات أو بنود محددة	805
عمليات إعداد التقارير حول البيانات المالية الملخصة	810
المجموعة التاسعة: الخدمات المرتبطة	901-999
التكليف بالتدقيق على البيانات المالية	910
التكليف بإنجاز إجراءات متفق عليها تتعلق بالمعلومات المالية	920
التكليف بإعداد المعلومات المالية	930

المحور الثاني: إصدار معايير جزائرية للتدقيق بالاعتماد على المعايير الدولية

في إطار إصلاح مهنة المحاسبة والتدقيق في الجزائر، تم في 29 جوان 2010 إصدار القانون رقم 10-01، بهدف تحديد شروط وكيفيات ممارسات مهن الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد⁸، ومن أهم

ما جاء في هذا القانون هو إعادة تنظيم مهنة المحاسبة، وإنشاء ثلاث هيئات متمثلة في المصنف الوطني للخبراء المحاسبين، الغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات والمنظمة الوطنية للمحاسبين المعتمدين، بالإضافة إلى إعطاء صلاحيات أكبر لوزارة المالية من خلال المجلس الوطني للمحاسبة في تنظيم مهنة المحاسبة، وفي نفس الإطار ومن أجل زيادة فعالية إصلاح مهنة التدقيق، اتجهت الجزائر نحو إصدار مجموعة من المعايير الجزائرية للتدقيق (NAA) مأخوذة من (ISA) وحملت نفس الرقم ونفس التسمية وذلك بهدف تنظيم عملية التدقيق الخارجي على أسس دولية ومعايير متعارف عليها، أهمها:

✓ **المقرر رقم 002 المؤرخ في 04 فيفري 2016:** تضمن إصدار 04 معايير.

✓ **المقرر رقم 150 في 11 أكتوبر 2016:** تضمن إصدار 04 معايير.

✓ **المقرر رقم 23 في 15 مارس 2017:** تضمن إصدار 04 معايير.

أولاً: المقرر رقم 002 المؤرخ في 04 فيفري 2016:

تضمن إصدار أربعة معايير تستهدف تدقيق القوائم المالية وجميع أشكال مهام التدقيق القانونية كانت أو التعاقدية، وتمثلت هذه المعايير فيما يلي:

- **المعيار الجزائري للتدقيق رقم "210":** "اتفاق حول أحكام مهن التدقيق" ويعالج واجبات المدقق للاتفاق مع الإدارة حول أحكام مهمة التدقيق.
- **المعيار الجزائري للتدقيق رقم "505":** "التأكيدات الخارجة" ويعالج هذا المعيار استعمال المدقق لإجراءات التأكيد الخارجية بهدف الحصول على أدلة مثبتة ومقنعة (لمصادقية).
- **المعيار الجزائري للتدقيق رقم "560":** "الأحداث اللاحقة لتاريخ إقفال الحسابات" يتطرق إلى التزامات المدقق اتجاه الأحداث اللاحقة لإقفال الحسابات.
- **المعيار الجزائري للتدقيق رقم "580":** "التصريحات الكتابية" يعالج إلزامية حصول المدقق على التصريحات الكتابية من طرف الإدارة في إطار تدقيق القوائم المالية.

ثانياً: المقرر رقم 150 المؤرخ في 11 أكتوبر 2016⁹:

تضمن إصدار أربعة معايير تتمثل فيما يلي:

- **المعيار الجزائري للتدقيق رقم "300":** "التخطيط لتدقيق القوائم المالية"
- **المعيار الجزائري للتدقيق رقم "500":** "العناصر المقنعة" في إطار تدقيق القوائم المالية.
- **المعيار الجزائري للتدقيق رقم "510":** "مهام التدقيق الأولية - الأرصدة الافتتاحية" واجبات المدقق اتجاه الأرصدة.

• **المعيار الجزائري للتدقيق رقم "700":** "تأسيس الرأي وتقرير تدقيق القوائم المالية"

ثالثاً: المقرر رقم 23 المؤرخ في 15 مارس 2017¹⁰:

- **المعيار الجزائري للتدقيق رقم "520":** "الإجراءات التحليلية" استخدام المدقق للإجراءات التحليلية.
- **المعيار الجزائري للتدقيق رقم "570":** "استمرارية الاستغلال" الالتزامات حول تطبيق المؤسسة لفرضية الاستمرارية في إعداد القوائم المالية.
- **المعيار الجزائري للتدقيق رقم "610":** "استخدام أعمال المدققين الداخليين" شروط وفروض انتفاع المدقق الخارجي من أعمال التدقيق الداخلي.

• **المعيار الجزائري للتدقيق رقم "620":** "استخدام أعمال خبير معين من طرف المدقق".

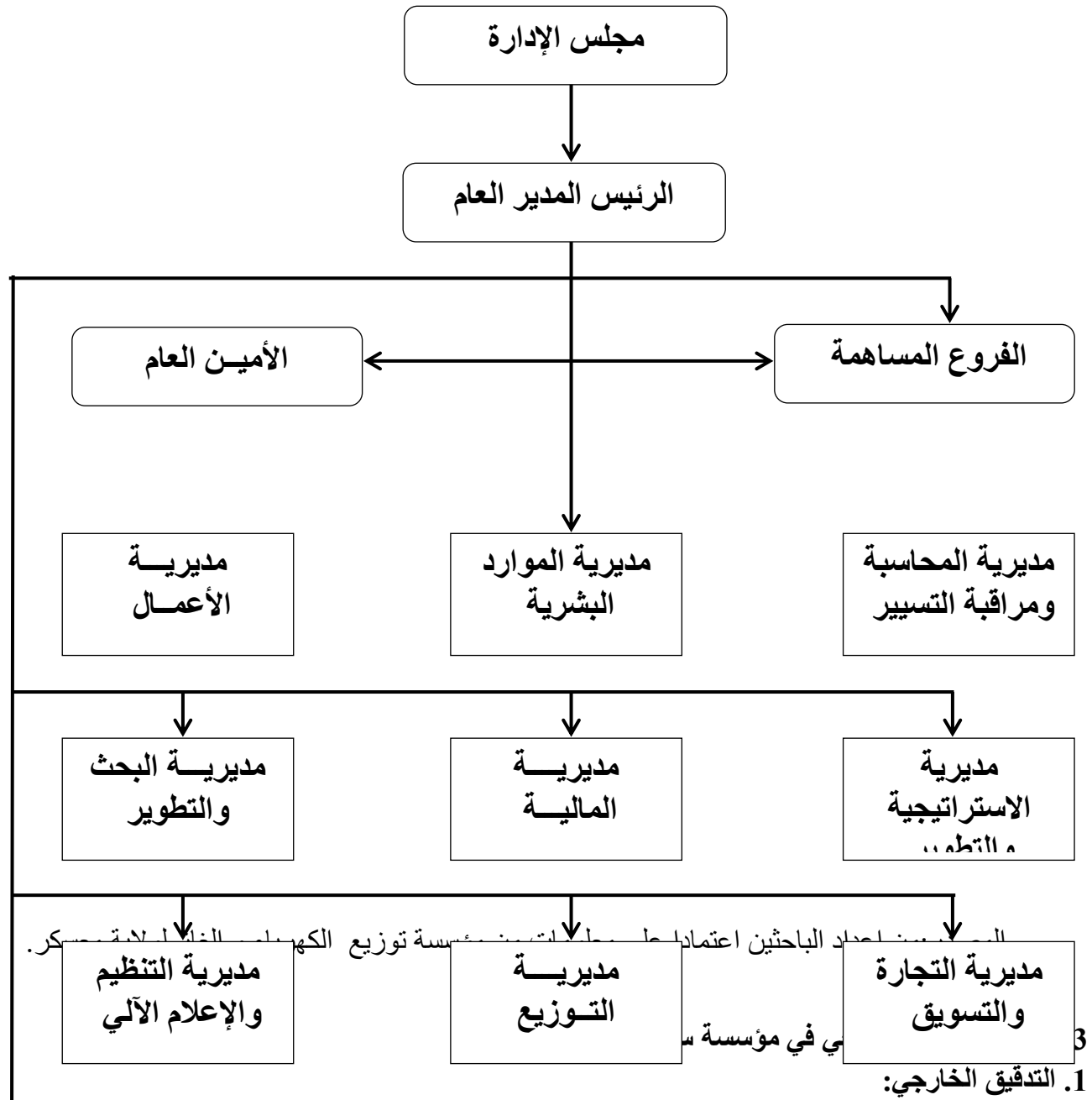
المحور الثالث: دراسة تطبيقية: دراسة حالة مؤسسة توزيع الكهرباء والغاز لولاية معسكر.

I- **تقديم لمؤسسة توزيع الكهرباء والغاز:** تعتبر مؤسسة سونلغاز من أقدم المنشآت القاعدية التي عرفت الجزائر، فهي مؤسسة عمومية للكهرباء والغاز حيث تقوم بالمساهمة الفعالة في التنمية الاقتصادية والصناعية.

1. **تقديم لفرع المؤسسة موضوع الدراسة (معسكر):**

مؤسسة توزيع الكهرباء والغاز الغرب باختصار SDO برأس مال قدره 25 مليار دج، هي المسؤولة في حدود صلاحياتها بتوزيع الطاقة الكهربائية والغازية وتلبية احتياجات العملاء من حيث التكلفة وضمان جودة الخدمة والأمن. ومؤسسة التوزيع لولاية معسكر جزء من مؤسسة (SDO) الغرب، تابعة لمجموعة سونلغاز والتي تأسست في جانفي 2006.

2. الهيكل التنظيمي لمؤسسة سونلغاز: 11



عملية التدقيق الخارجي في مؤسسة توزيع الكهرباء والغاز الطبيعي تكون مرة واحدة في السنة تقريبا في شهر مارس. التدقيق الخارجي في مؤسسة توزيع الكهرباء والغاز الطبيعي يكون مرة واحدة في السنة تقريبا في شهر مارس. التدقيق الخارجي في مؤسسة توزيع الكهرباء والغاز الطبيعي يكون مرة واحدة في السنة تقريبا في شهر مارس.

2. تحليل وتقييم بعض العناصر المدققة من طرف محافظ الحسابات:

من بين العناصر المدققة من طرف محافظ الحسابات الخاص بشركة سونلغاز قمنا باختيار عنصر ضمن فهرس
العناصر المدققة كآلاتي يوضح حسابات المخزونات حتى 2023/12/31:

جدول 02 : التثبيات العينية والغير المعنوية الجارية : 12

رقم الحساب	التعين	المبالغ الخام 2023	اهتلاك فقدان القيمة	المبالغ الصافية 2023	المبالغ 2022	التغير
204	قيم غير معنوية	430 526 755,29	428 672 699,91	1 854 085,38	1 876 543,04	-1%
205	الامتيازات والحقوق المماثلة، البراءات، والرخص والعلامات	134 746,00	134 746,00	-	33 686,48	-100%
208	برمجيات المعلوماتية وما شبهها	1 681 267,01	-	1 681 267,01	950 550,50	77%
211	أراضي	158 907 315,91	-	158 907 315,91	151 928 925,91	5%
212	وكالات ومنشآت	458 218 577,08	243 803 290,16	214 415 286,92	221 081 175,67	-3%
213	مباني	7 510 269 545,99	2 609 871 470,92	4 900 398 075,07	3 806 333 931,55	29%
215	منشآت تقنية عتاد وأدوات صناعية	249 041 482 958,13	118 187 757 345,69	130 853 725 612,19	111 023 475 938,19	18%
218	تثبيات عينية أخرى	26 128 454 837,75	14 776 869 597,77	11 351 585 239,98	11 079 912 939,03	2%
219	xxxxxxx	11 944 650 486,01	1 590 453 746,04	10 354 196 739,97	15 431 309 278,94	-33%
22	تثبيات في شكل ممتاز	-	-	-	-	0%
23	تثبيات جارية	74 670 388 456,35	-	74 670 388 456,35	70 746 264 713,20	6%

المصدر : من إعداد الباحثين اعتمادا على تقرير الحسابات السنوية من طرف محافظ الحسابات الخاص بمؤسسة توزيع الكهرباء والغاز الغرب (SDO) .

3. أهداف عملية فحص ومراجعة التثبيات:

تمت عملية التدقيق من أجل التأكد من:

- وجود جدول خاص بالتثبيات.
- وجود إجراءات خاصة بعملية الجرد وسلامة تطبيقها في الميدان.
- وجود عملية جرد فعلي وفق للإجراءات المدونة من طرف الإدارة العامة والقوانين المعمول بها.
- المقارنة بين عملية الجرد الفعلية والمحاسبية للتثبيات تمت بطريقة صحيحة.
- الهوامش الناتجة قد تم إصلاحها طبقا للإجراءات المعمول بها.
- الأراضي والمنشآت مسجلة بعقود رسمية وسليمة.

4. الرأي النهائي حول القوائم المالية الخاصة بمؤسسة سونلغاز لسنة 2021:

حسب محافظ الحسابات فإن التحفظات الخاصة بالعناصر المدققة فإنه بإمكانه توثيق الحسابات السنوية كما هي مقدمة في التقرير وبالتالي فإن هذه الحسابات مضبوطة وحقيقية وتعطي صورة صادقة لنتائج العمليات الخاصة بالسنة الماضية.

5. أثر معايير التدقيق الدولية على عمل محافظ الحسابات:

من خلال مسار تنفيذ عملية التدقيق التي كانت على مستوى مؤسسة سونلغاز لولاية معسكر فإنه كان لمعايير التدقيق أثر على عمل محافظ الحسابات الخاص بالمؤسسة تتمثل في:

- يعتمد محافظ الحسابات في الجزائر على معايير التدقيق الدولية في أداء عمله كما أنه يتمتع باستقلالية تامة في أداء مهنته وهذا أحد معايير التدقيق ؛
- يعمل محافظ الحسابات في الجزائر على إعداد تقريره وفق معايير التدقيق الدولية ؛
- معايير التدقيق الدولية أثرت وبشكل إيجابي على عمل محافظ الحسابات من خلال مساهمتها في الحد من المشاكل المحاسبية وذلك عند إعداد التقارير الخاصة بالقوائم المالية.
- تهدف معايير التدقيق الدولية إلى توحيد عمل محافظي الحسابات على المستوى الدولي كما أنها ترفع من الكفاءة المهنية لمدقق الحسابات.

خاتمة:

إن التطور المتواصل والسريع الذي شهده التدقيق أكسبه مكانة هامة على الصعيد الدولي نظرا للحاجة الماسة إليه، فكان من الضروري توحيد معايير التدقيق الدولية كمتطلب لمشروع التدقيق الدولي في ظل المتغيرات الجديدة المرتبطة بالتحويلات الاقتصادية العالمية، فكانت هذه المعايير السبيل لعدد من الدول في العالم للترقي بالمهنة محليا ومنحها تسهيلات أكثر للاستثمار الأجنبي.

النتائج:

بعد عرض وتحليل مختلف جوانب الموضوع في محاوره الثلاثة من الجانبين النظري والتطبيقي توصلنا إلى نتائج خاصة باختبار الفرضية: "العمل بمعايير التدقيق الدولية يرفع من ممارسة مهنة التدقيق بالجزائر إلى المستوى الدولي" تؤكد صحة الفرضية فالاعتماد على معايير التدقيق الدولية يساعد في توفير الجهد والوقت والتكلفة الناجمة عن إصدار معايير جديدة، ويكون من الأفضل التوجه نحو معايير عالية الجودة صادرة بالأساس

من طرف هيئة دولية معترف بها تضم مهنيين من دولة متقدمة وبالتالي تبني الدول النامية لهذه المعايير يؤدي إلى التوجه نحو الصعيد الدولي.

التوصيات والاقتراحات:

بناءً على المعلومات التي حصلنا عليها من خلال الدراسة النظرية والتطبيقية تمكنا من وضع مجموعة من التوصيات التالية:

- أخذ الدول النامية وبالأخص الجزائر بعين الاعتبار ضرورة تطبيق معايير التدقيق الدولية ؛
- تتم صياغة معايير محلية خاصة بالجزائر يكون منطلقها المعايير الدولية ؛
- ضرورة اعتماد محافظ الحسابات في الجزائر على معايير التدقيق الدولية أثناء أداء عمله وإلزام المدققين على الدخول في تربية تكوينية.

المراجع:

- ¹ محمد السرايا، أصول وقواعد المراجعة والتدقيق الشامل، المكتب الجامعي الحديث للنشر، الاسكندرية، 2008، ص 29.
- ² كاظم حسين، دور معايير التدقيق الدولية في تعزيز خدمات التأكيد، مجلة دراسات محاسبية ومالية، كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد 23، 2013، ص 359.
- ³ الاتحاد الدولي للمحاسبين، ماهية معايير المراجعة الدولية، ص 1، 2017/03/15، <https://mouhassaba.3olum.org/t89.topic>
- ⁴ محمد سمير اصلبان، عبد الوهاب نصر علي، المراجعة الخارجية، المفاهيم الأساسية وآليات التطبيق وفقا للمعايير المتعارف عليها والمعايير الدولية، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2002، ص 156.
- ⁵ حسام الدين حماني، التدقيق المحاسبي من منظور المعايير الدولية ومدى إمكانية تطبيقها في الجزائر، ماجستير غير منشورة، سطيف، 2012.
- ⁶ حامد الشمري، معايير المراجعة الدولية ومدى إمكانية استخدامها في تنظيم الممارسة المهنية بالملكة العربية السعودية، ط1، الإدارة العامة للبحوث، المملكة العربية السعودية، 1994، ص 16.
- ⁷ الموقع الإلكتروني : <https://mouhassaba.3olum.org/t89.topic> ، تاريخ الإطلاع يوم 2019/06/20.
- ⁸ القانون 01-10 المؤرخ في 29 جوان 2012، يتعلق بمهن الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد، المادة الأولى من الجريدة الرسمية رقم 42، الصادرة في 11 جويلية 2010، ص 04.
- ⁹ وزارة المالية، المقرر 150 المؤرخ في 11 أكتوبر 2016، المتضمن المعايير الجزائرية للتدقيق رقم 300، 500، 700، ص 02.
- ¹⁰ وزارة المالية، المقرر رقم 23 المؤرخ في 15 مارس 2017، المتضمن المعايير الجزائرية للتدقيق رقم 20، 570، 610، 620، ص 03.
- ¹¹ معلومات من مديرية سونلغاز لولاية معسكر .
- ¹² تقرير الحسابات السنوية من طرف محافظ الحسابات (السيد لبانجي أحمد -خبير محاسب ومحافظ الحسابات، حي عين الله، رقم 2021، دالي إبراهيم، الجزائر العاصمة) الخاص بمؤسسة توزيع الكهرباء والغاز الغرب SDO.